● أخبار قصيرة

إيران توثّق الهجمات على موانئها أمام المنظمة البحرية الدولية



قدّمت إيران إلى مجلس المنظمة البحرية الدولية ملفاً متكاملاً يتضمن وثائق وصوراً توثق الهجمات التي استهدفت الموانئ الإيرانية والسفن المدنية والبنية التحتية البحرية التابعة لها والتي نفذتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. ويفصّل التقرير الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية للموانئ، حيث تُظهر الصور المرفقة دماراً طال مركز تنسيق البحث والإنقاذ البحري وسفن الإنقاذ؛ بالإضافة إلى المرافق الموانئية الأساسية. وحذرت إيران، في تقريرها، من أن تداعيات هذا العدوان تتجاوز تدمير المنشآت والسفن لتشمل تهديد سلامة الملاحة البحرية في الخليج الفارسي ومضيق هرمز وبحر عُمان، نتيجة استهداف أبراج مراقبة الحركة البحرية ومعدات الاتصالات ومراكز الإنقاذ والإغاثة. وفي ختام الوثيقة دعت إيران الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية والمؤسسات الدولية إلى التعامل بجدية مع تدمير البنية التحتية البحرية المدنية في البلاد، وإدانة الهجمات غير القانونية على سفن ومعدات الإنقاذ وتقديم الدعم اللازم لإعادة بنائها.

غرفة التجارة ضخّت مرونة في القطاع الاقتصادي للبلاد

قالت المتحدثة باسم الحكومة: إن غرفة التجارة بذلت جهوداً قيّمة خلال أيام الحرب المفروضة لتعليم المرونة لمختلف القطاعات الاقتصادية، وأولت اهتماماً لموضوعات مثل استمرارية الأعمال وكيفية الحفاظ على استدامة الأنشطة الاقتصادية في الظروف الحرجة. وأشارت فاطمة مهاجراني إلى الظروف الصعبة التي مرّت بها البلاد في العام الجاري، مضيفة: أن البلاد جربت أضلاع الحرب الثلاثة؛ بدءاً من المواجهة العسكرية وصولاً إلى العنف الشارع والضغوط الاقتصادية، مشيرة إلى أنه لا يوجد اليوم أحد بمعزل عن الهواجس الاقتصادية والمعيشية، فجميع شرائح المجتمع، بدءاً من أصحاب الأعمال الكبرى وصولاً إلى أصحاب الدورات والموظفين، يواجهون ضغوطاً اقتصادية، مؤكدة على ضرورة تجاوز مرحلة طرح المشكلات والانتقال نحو تقديم الحلول.

حفر بئر جديدة لتعزيز إنتاج الغاز في بارس الجنوبي

أعلن الرئيس التنفيذي لمجموعة «بتروبارس» استمرار عمليات حفر البئر الثالثة عشرة في المنصة B التابعة للمرحلة الـ١١ من حقل بارس الجنوبي، مؤكداً أنه بعد استكمال حفر ١٢ بئراً في هذه المنصة وإدخالها إلى دائرة الإنتاج، تقرر المضي في حفر البئر الثالثة عشرة، بما يتجاوز الالتزامات التعاقدية للشركة. وقال حميد رضا ثقفي: إن حفر البئر الإضافية الثالثة عشرة في المنصة B بدأ بهدف الحفاظ على مستويات الإنتاج والمساهمة في تعويض نقص الغاز في البلاد، مضيفاً: أن نسبة الإنجاز في تصنيع سطح المنصة الخاصة بالمرحلة الـ١١ تجاوزت ٥٠٪، مشيراً إلى أن شراء المعدات والمواد ذات فترات التوريد الطويلة يحظى بالأولوية، موضحاً: أن عمليات التصنيع لا تزال مستمرة، فيما تتواصل أعمال الحفر وتطوير منشآت هذه المرحلة بالتعاون بين الجهة صاحبة المشروع والمقاولين المنفذين.

رئيس الجمهورية، في اجتماع مجلس الإعلام الحكومي؛

التأكيد على توجيه الدعم المعيشي وخفض تكاليف المعيشة في المناطق المحرومة



عُقد، أمس الأحد، اجتماع مجلس الإعلام الحكومي بحضور رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدكتور مسعود بزشكيان. وفي الاجتماع، جرى استعراض تقرير حول مسار تنفيذ خطة القسائم الإلكترونية والبرامج الدعمية للحكومة، فضلاً عن بحث قضية توجيه الدعم، والتحقق الدقيق من الشرائح المحتاجة، وخفض الضغوط التضخمية على الأسر محدودة الدخل، وتعزيز العدالة في توزيع الموارد العامة. وأشار التقرير المقدم بشأن القسائم الإلكترونية إلى إضافة ٥٠٠ ألف تومان من الرصيد لـ٣٠ مليون شخص.

ضرورة خفض تكاليف المعيشة في المناطق المحرومة والحدودية

وأكد الدكتور بزشكيان، خلال الاجتماع، على ضرورة تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية والمحرومة، مبيناً أن «هدف الحكومة هو اتخاذ تدابير عملياتية تجعل معدل التضخم وتكاليف المعيشة في المحافظات الحدودية والمناطق المحرومة أقل من طهران».

ولفت رئيس الجمهورية إلى ضرورة تمكين الشرائح المحرومة من الوصول إلى السلع الأساسية بأسعار أرخص، مضيفاً: «يجب تصميم آليات وصول السلع بأسعار مناسبة للمواطنين في المناطق المحرومة، مع الحفاظ على استقرار الأسعار».

وأشار الدكتور بزشكيان إلى المشاورات التي أجريت مع مؤسسة المستضعفين ومنظمة التعبئة، داعياً إلى التعاون وتقديم حلول تنفيذية لخفض أسعار السلع الأساسية في المناطق المحرومة، مشدداً على ضرورة انتقال هذه القضية من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي. كما أشار إلى تجربة بلدية طهران في مجال السيطرة على التضخم، مؤكداً ضرورة دراسة وتنفيذ نموذج مشابه في جميع أنحاء البلاد.

توجيه الدعم؛ إعطاء الأولوية للشرائح المحتاجة

مع التأكيد على ضرورة إصلاح آلية توزيع الدعم، أوضح الدكتور بزشكيان أن «الموارد العامة للبلاد تعود للمواطنين، ولا ينبغي توزيعها بالتساوي دون الاهتمام بمستوى دخل الأسر واحتياجاتها. فالحكومة ملزمة بتوجيه دعمها نحو أولئك الذين يحتاجون إليه حقاً».

وأشار رئيس الجمهورية إلى أهمية الاستفادة من النماذج المجربة في الدول الأخرى للتعرف على الأفراد المتمكنين واستبعادهم من قوائم المستفيدين من الدعم المعيشي، وقال: «الأشخاص الذين يمتلكون ملاءة مالية يجب ألّا يستفيدوا من الموارد الدعمية المخصصة للشرائح المحرومة. وفي المقابل، يجب أن تكون الأسر المحرومة ومحدودة الدخل والفئات الضعيفة في أولوية تلقي الدعم».

وأكد الدكتور بزشكيان على دور مجلس الإعلام الحكومي في شرح هذه السياسة، مشيراً إلى أن «من المهام الأساسية لهذا المجلس إقناع وتهيئة المجتمع لتقبل ضرورة إصلاح نظام توزيع الدعم. وعلينا عبر الحوار وشرح المنطق وراء السياسات، إحاطة الشعب علماً بأهداف وضرورات هذا القرار».

وفي هذا السياق، استشهد رئيس الجمهورية بمضمون إحدى وصايا الإمام علي(ع) حول تقديم رضا عامة الناس على رضا خواص الفئات، مبيناً أنه «حين يسخط عامة الناس، فإن رضا فئة من الخواص لا يمكنه حل أي مشكلة، بينما رضا العامة يستطيع معالجة سخط الفئات الخاصة».

العدالة في توزيع الموارد العامة؛ من دعم الطاقة إلى الرعاية المعيشية

وانتقد الرئيس بزشكيان الطريقة الحالية لتوزيع دعم الطاقة، وقال: «لا يمكن القبول بأن توفر الدولة المياه والكهرباء والغاز بأسعار مدعومة للأشخاص الميسورين، بينما لا تحصل الأسر المحتاجة على الدعم الكافي. يجب على الأقل منع دفع الدعم لمن لا يحتاج إليه، وتوجيه الموارد المتاحة نحو دعم الشرائح محدودة الدخل».

وشدد رئيس الجمهورية على أن الحكومة وفي ظل محدودية الموارد يجب أن تمنح الأولوية للأفراد الأكثر احتياجاً، موضحاً: «لو توافرت لدينا موارد كافية لأمكننا تقديم دعم أوسع لجميع الشرائح؛ لكننا في الظروف الراهنة يجب أن نبدأ بمن هم أكثر حاجة».

ولفت الدكتور بزشكيان إلى ضرورة الاهتمام الخاص بالنساء اللاتي يدرن أسرهن، والأفراد بلا رواتب أو معيل، والأيتام، العاطلين عن العمل، والأسر التي تفتقر لدخل كافٍ، مضيفاً: «معايير التعرف على هذه المجموعات واضحة، وإذا تم توضيح هذه الأولويات للناس بشكل صحيح، سيزداد التعاون المجتمعي مع سياسات الحكومة».

وأكد رئيس الجمهورية: «يجب ألّا نسمح بأن تتعرض الشرائح المحتاجة لضغوط التضخم والمشاكل المعيشية. هذه مسؤولية يجب أن نتحملها عملياً، ولا يمكن الوقوف بموقف المتفرج أمام الظروف المعيشية لمن لا يمتلكون الحد الأدنى من الإمكانيات».

وفي الختام، عبّر الدكتور بزشكيان عن ثقته في إمكانية تجاوز الظروف الراهنة، مؤكداً على ضرورة التضامن والتعاون والمشاركة بين جميع الأجهزة والقطاعات المجتمعية، بالقول: «إذا تكاتفنا جميعاً، فسيكون بإمكاننا العبور من الظروف الحالية، وتقليل المشاكل المعيشية للناس، وتمهيد الطريق لتحقيق العدالة في توزع موارد وإمكانيات البلاد».

إذا تكاتفنا جميعاً، فسيكون بإمكاننا العبور من الظروف الحالية، وتقليل المشاكل المعيشية للناس، وتمهيد الطريق لتحقيق العدالة في توزع موارد وإمكانيات البلاد

يجب ألا نسمح بأن تتعرض الشرائح المحتاجة لضغوط التضخم والمشاكل المعيشية، وهذه مسؤولية يجب أن نتحملها عملياً، ولا يمكن الوقوف بموقف المتفرج أمام الظروف المعيشية

طهران تدعو إلى توسيع الشراكات الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي؛

إيران وأفريقيا نحو تعاون زراعي مستدام في مواجهة أزمات الغذاء

الوفاق/ أكد وزير الجهاد الزراعي ضرورة توسيع العلاقات الاقتصادية بين إيران وأفريقيا، مشدداً على أهمية تطوير الاستثمارات المشتركة ونقل التكنولوجيا وتحويل مذكرات التفاهم إلى عقود تنفيذية.

وقال غلامرضا نوري قزلجه، السبت، خلال الاجتماع الوطني الأول للتعاون الزراعي بين إيران وأفريقيا، معرباً عن ارتياحه لمشاركة السفراء والمستشارين الاقتصاديين والقناصل الفخريين وأكثر من ٢٠٠ من الفاعلين الاقتصاديين في هذا الاجتماع: إن حضور ممثلي الدول الأفريقية ومسؤولي الأجهزة التنفيذية والتجمعات الاقتصادية ورواد الأعمال والمستثمرين، أتاح فرصة قيمة لتحويل الإرادة السياسية الرامية إلى توسيع العلاقات بين إيران وأفريقيا إلى تعاون اقتصادي ملموس وعملي ومستدام.

وأعرب نوري قزلجه عن تقديره لوزارة الخارجية والأمانة الدائمة لاجتماعات التعاون بين إيران وأفريقيا، وكذلك مختلف الجهات التابعة لوزارة الجهاد الزراعي، على تنظيم هذا الاجتماع، موضحاً: أن إيران تؤكد، في إطار تعاونها الدولي، مبادئ من قبيل الاحترام المتبادل، والابتعاد عن الأحادية، ومعارضة العدوان والضغوط السياسية، وحق جميع الشعوب في التمتع بالسلام والتنمية والحصول المستدام على الغذاء، مشدداً على ضرورة ترجمة الإرادة السياسية لتوسيع العلاقات بين إيران وأفريقيا إلى تعاون اقتصادي ملموس وعملي ومستدام، مؤكداً أن إيران تتمسك في تعاونها الدولي بمبادئ الاحترام المتبادل، ورفض الأحادية والعدوان والضغوط السياسية، وضمان حق جميع الشعوب في السلام والتنمية والوصول المستدام إلى الغذاء.

تطوير الاستثمارات والإنتاج المشترك

وأوضح وزير الجهاد الزراعي، مستعرضاً نهج إيران في تطوير التعاون الزراعي مع القارة الأفريقية: أن رسالتنا الرئيسية في هذا الاجتماع واضحة، وهي ضرورة الانتقال بالتعاون الزراعي بين إيران وأفريقيا من مجرد التعريف بالإمكانات إلى تحديد المشاريع، ومن مذكرات التفاهم إلى العقود التنفيذية، ومن المبادلات التجارية المؤقتة إلى شراكات مستدامة في مجالات الإنتاج والتكنولوجيا والتجارة، مضيفاً: نحن لا ننظر إلى أفريقيا باعتبارها مجرد سوق لبيع السلع أو مصدراً لتوفير المنتجات التي نحتاج إليها، بل نعتبر دول هذه القارة شركاء مهمين لتطوير الاستثمارات والإنتاج المشترك وتحقيق المصالح الاقتصادية المتبادلة.

وأشار نوري قزلجه إلى الإمكانات التكاملية بين إيران والدول الأفريقية، قائلاً: إن إيران تمتلك قدرات في مجالات عدة، من بينها أنظمة الري وإدارة



المياه والتربة، والإنتاج في البيوت المحمية، والآلات الزراعية، والبذور، وتربية الماشية والدواجن، واللقاحات والمستحضرات البيطرية، ومصايد الأسماك، والصناعات التحويلية، والتدريب التخصصي، وهي إمكانات يمكن توظيفها في إطار التعاون مع الدول الأفريقية، موضحاً: أن الدول الأفريقية، بدورها، تمتلك، وفقاً لظروفها المناخية والاقتصادية، إمكانات كبيرة في مجالات الإنتاج الزراعي والمحاصيل الاستوائية وتربية المواشي ومصايد الأسماك، فضلاً عن الأسواق التي تشهد نمواً متزايداً، مؤكداً أن تكامل هذه القدرات من شأنه أن يسهم في رفع الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة لدى الجانبين.

نمو التجارة بين إيران وأفريقيا بنسبة ٦٦٪

وأشار وزير الجهاد الزراعي إلى مسار التبادل التجاري بين إيران والدول الأفريقية، قائلاً: وفقاً لإحصاءات التبادل التجاري الجمركي، بلغت قيمة تجارة إيران مع أفريقيا نحو ٩٤٠ مليون دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٥، مسجلة نمواً بنسبة ٦٦٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مضيفاً: أن هذا الحجم من التجارة، على الرغم من النمو الملحوظ الذي حققه، لا يزال دون مستوى الإمكانات المتاحة، موضحاً: أن هذا الرقم يظل محدوداً مقارنة بحجم السوق الأفريقية الضخمة التي يتجاوز عدد سكانها مليار نسمة. وتابع: إن هذا الرقم لا يزال صغيرا، لكن مسار التحرك يسير في الاتجاه الصحيح، وينبغي العمل على توسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين الجانبين من خلال التخطيط المنظم.

وتطرق نوري قزلجه إلى حصة المنتجات الزراعية في التجارة بين إيران وأفريقيا، موضحاً: أن نحو ثلثي واردات إيران من القارة الأفريقية تتكون من المواد الغذائية والمنتجات الزراعية، مشدداً على أن التعاون في هذا المجال ينبغي ألا يقتصر على التجارة أحادية الاتجاه، بل يجب أن يتجه نحو بناء سلاسل قيمة مشتركة، وتعزيز الاستثمارات المتبادلة، ونقل التكنولوجيا.

انعقاد الدورة الرابعة لقمة التعاون بين إيران وأفريقيا الشهر المقبل

وأعلن نوري قزلجه عن انعقاد الدورة الرابعة لقمة التعاون بين إيران وأفريقيا خلال الشهر المقبل، مضيفاً: أنه من المقرر أيضا تنظيم فعالية «فيدك» في السنغال، معرباً عن أمله في أن يشارك القطاع الخاص الإيراني والناشطون الاقتصاديون في المجال الزراعي بفاعلية في هذه الفعاليات، مؤكداً أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تسعى إلى إقامة تعاون قائم على الثقة والاحترام والمصالح المتبادلة، مشدداً على أن معيار النجاح لا يتمثل في عدد اللقاءات أو الوثائق الموقعة، بل في العقود التي يتم تنفيذها، والمشاريع التي تصل إلى نتائج ملموسة، والقيمة المضافة التي يتم تحقيقها، والمنافع التي تعود في نهاية المطاف على المنتجين والمواطنين.

وأضاف: ينبغي أن نجعل من هذا الاجتماع نقطة انطلاق للتعاون العملي، والانتقال إلى مرحلة تتحول فيها المعرفة إلى إنتاج، والإنتاج إلى أسواق، والعلاقات الودية إلى روابط اقتصادية مستدامة.

عدوان واشنطن وتحديات الأمن الغذائي العالمي

وأشار وزير الجهاد الزراعي، إلى التطورات السياسية والعسكرية وانعكاساتها على الأمن الغذائي للدول، قائلاً: عندما تعرضت إيران لعدوان من قبل الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، أعرب بعض الأطراف في العالم عن ارتياحهم لهذا الحدث، فيما كان آخرون يترقبون حدوث تطورات أخرى، لكن ما شهدناه فعلياً كان مقاومة إيران، وصمود البلاد، وشجاعة الشعب، واستمرار الخدمات الحكومية المقدمة للمجتمع.

وأضاف نوري قزلجه، مخاطباً السفراء: لقد كنتم، بصفتكم ممثلي الدول الأجنبية وسفراءها المقيمين في طهران، شهوداً على أن الخدمات الحكومية استمرت، رغم ظروف الحرب، في مختلف المجالات، بما فيها الأمن الغذائي وتوفير الاحتياجات العامة للمواطنين، كما توفرت السلع التي يحتاج إليها المجتمع بكميات وفيرة، إلى درجة لم يشعر معها المواطنون بظروف الحرب عند تلبية احتياجاتهم الأساسية، معرباً عن أمله في أن تسهم مساندة السفراء، وجهود الناشطين الاقتصاديين، ودعم المؤسسات المعنية، والمشاركة المتكافئة للدول الأفريقية، في تهيئة الظروف اللازمة لتطوير تعاون مستدام في القطاع الزراعي.